RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 6, November 2023

Received: 20/09/2023 **Accepted:** 15/10/2023 **Published:** 01/11/2023

(THE ROOT OF THE GREAT VIZIER IN THE OTTOMAN EMPIRE UNTIL THE ERA OF SULTAN MUHAMMAD AL-FATEH 1429-1481)

Linda Reda ATTIA EMIRATE [1]

Dr., Wasit University, Iraq

Abstract:

The Ottoman Empire became a state with formal organizational structures. Therefore, the Ottoman Sultan Orhan Ghazi and his successor sultans were keen to fortify the Ottoman Empire with many institutions and political, economic and legal administrative positions to increase its strength in managing the affairs of the country and the people subject to it.

Among the positions that the Ottoman sultans worked to establish within the framework of the Ottoman Empire, is the position of the Grand Vizier or the Grand Vizier, who corresponds to him in our time the Prime Minister, and the Grand Vizier was considered the highest position and shrines within the Ottoman Empire after the Sultan, as he carried the Grand Vizier the seal of absolute power to The side of the Sultan, and the authority to appoint and remove him was the right of the Sultan only, and no shrine, council, or court within the Ottoman Empire, whatever his authority and entity, could dismiss the Grand Vizier or demand that, even the matter that made that position of great impact on the Ottoman Empire.

Key Words: Grand Vizier, Sultan, Ottoman Empire, Muhammed El Fateh.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.26.31

[1] Lattia@uowasit.edu.iq

أثر منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية حتى عهد السلطان محمد الفاتح (1429-1481)

ليندا رضا عطية الامارة

م.د.، جامعة واسط، العراق

الملخص:

أصبحت الدولة العثمانية دولة ذات هياكل تنظيمية رسمية، لذلك حرص السلطان العثماني أورخان غازي ومن خلفه من السلاطين على تحصين الدولة العثمانية بالعديد من المؤسسات والمناصب السياسية والاقتصادية والحقوقية الإدارية لزيادة قوتها في إدارة شؤون البلاد والعباد الخاضعة لها.

ومن المناصب التي عمل السلاطين العثمانيون على تأسيسها ضمن إطار الدولة العثمانية، مقام الصدر الأعظم أو الوزير الأعظم والذي يقابله في وقتنا الحالي رئيس الوزراء، وقد كان يُعد الصدر الأعظم أعلى المناصب والمقامات داخل الدولة العثمانية بعد السلطان، إذ كان يحمل الصدر الأعظم ختم السلطة المطلقة إلى جانب السلطان، وكانت سلطة تعيينه وعزله حق للسلطان فقط وكان لا يستطيع أي مقام أو مجلس أو ديوان داخل الدولة العثمانية مهما كانت سلطته وكيانه أن يعزل الصدر الأعظم أو يطالب بذلك حتى الأمر الذي جعل ذلك المنصب ذي أثر كبير على الدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، السلطان، الصدر الأعظم، أثره، المهام، الصلاحيات.

المقدمة:

لعل من أبرز المتغيرات التي شهدها العالم في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، ظهور الدولة العثمانية التي تطورت من مجرد عشيرة صغيرة حتى أصبحت أمارة ثم دولة واخيراً امبراطورية مترامية الاطراف، وكان تلك الامبراطورية بحاجة إلى شخص يدير شؤونها الداخلية ويتقدم بها نحو الأمام، فالسلطان كان مشغول في فتوحاته الخارجية وبالتالي لم يكن يستطيع إدارة البلاد دون مساعدة شخص يخوله في الإدارة المركزية، لذلك استحدث منصب الصدر الأعظم وأصبح الشخص الأهم في الامبراطورية بعد السلطان، ومن ذلك جاء موضوع (أثر منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية حتى عهد السلطان محمد الفاتح 1429-1481)،الوقوف على أهمية ذلك المنصب في إدارة الامبراطورية وتوسعها، وتأثيره عليها سواء كان إيجاباً أم سلباً.

تضمن البحث مقدمة وأربعة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول منصب الصدر الأعظم، في حين تناول المحور الثاني أثر الصدر الأعظم من (**1326-1360)**، وجاء المحور الثالث ليبحث في أثر الصدر الأعظم من(**1326-1360)**، أما المحور الرابع ففصل الحديث في أثر الصدر الأعظم من(1451-1481).

ومن خلال دراسة أثر منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية وأثره في قيادة الدولة العثمانية حتى محمد الفاتح، توصلت الباحثة إلى مجموع من النتائج والتحليلات والتي تم استعراضها في الخاتمة.

أولاً. الصدر الأعظم:

أعلى منصب في الدولة العثمانية يأتي بعد السلطان، وله السلطة المطلقة فهو الذي يحمل ختم السلطنة ويدير الولايات ويهيمن على شؤون الجيش ويقود المعارك الحربية ويرأس المحكمة العليا ويشترك مع قضاة الشريعة الإسلامية، وهو رئيس الديوان، وكان أمر تعين وعزل الصدر الأعظم بيد السلطان وحدة (احسان، 1999، ص177-180).

ويوضح قانون نامة الذي صدر في عهد محمد الفاتح(1451-1481) المكانة العالية الصدر الاعظم، وجاء فيه " ليعلم أولاً أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، أنه أعظمهم وأكبرهم جميعاً، وصاحب الصلاحيات المطلقة في جميع الشؤون، ودفترداري وكيل مالي وناظر عليه، غير أن الصدر الأعظم هو رئيسه ومقدّم على الجميع في الجلوس والقيام وفي المرتبة،، (عثمان، 1330هص 10).

كما ورد في القانون نفسه أن لا يحق لأحد ولا حتى لبقية الوزراء، أن يتدخل في تعامل الصدر الأعظم مع السلطان ولا حتى في القرارات السرية التي يتخذها (اينالجيك، 2002، ص152)، وكان شأنه الصدر الأعظم شان السلطان، حيث حفظ له نظام التشريفات الخاص بالبلاط وكان يتقبل أيام محدودة من الأسبوع ولاء موظفي البلاط والدولة، وكان لا يظهر الجمهور إلا وسط حاشية ممتازة (بروكلمان، 1981، ص474).

لم يكن يطلق اسم الصدر الأعظم على صاحب ذلك المنصب في بداية تأسيس الدولة العثمانية، وإنما كان يعرف باسم بيرفان او بيرفانجي (حسين، 2012، ص337)، وكان له حق التصرف في نطاق السلطات الواسعة المخولة له من السلطان، لذلك يعد البيرفان وزيراً تفويضياً وليس تنفيذياً ويرجع ذلك لأن السلاطين العثمانيين الأوائل كانوا منصرفين إلى العمليات الحربية التي لم تتوقف، فتركوا البيرفان سلطات متعددة وواسعة مارسها نيابة عن السلطان، ومع توسع الدولة

العثمانية وتطورها تتغير اسم البرفان إلى الوزير الأول الذي ازادت أهمية مركزه وتصاعدت اختصاصاته وسيطر على إدارة الحكومة (حسين، 2012، ص337).

ثانياً. أثر منصب الصدر الأعظم (1326-1360):

لعل من أبرز المتغيرات التي شهدها العالم في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، ظهور الإمبراطورية العثمانية، التي غطت أراضيها ثلاث قارات آسيا وأفريقيا وأوربا، وترجع قوة الإمبراطورية إلى شخصيتين الأول تمثلت بسلطان قوي يتولى أمر الفتوحات الخارجية وتوسيع رقعت الإمبراطورية، والثاني وزير أعظم يدير الشؤون الداخلية ويتولى أمر الإدارة في البلاد في ظل غياب السلطان عنها، وبذلك يكون الوزير الأعظم المسؤول الأول في البلاد بعد السلطان، ظهر دوره الأول مرةه في عهد السلطان اورخان (1329-1326)، لا سيما عندما اتفق الإخوان وريثا السلطنة أورخان وعلاء الدين، على تقسيم إدارة البلاد في ما بينهما، فرأس أورخان الدولة وقاد الجيوش وفتح البلدان، وتولى علاء الدين رئاسة مسؤولي الدولة وأخذ في وضع النظم والقوانين والتشكيلات لتوطيد أركان الدولة الناشئة(فريد بك، 1977، ص 42 ؛ احمد، 2004،ص26).

وقد بذل علاء الدين جهوداً كبيرة في ثلاثة نواحي، الأولى سك عملة عثمانية، إذ كانت العملة المتداول بين الناس العملة السلجوقية، فسك النقود أول مرة من الفضة والنحاس وكتب في أحد وجوهها الشهادتان وعلى الثاني اسم أورخان وعبارة **"خلد الله ملكه"،** والثانية اتخاذ زي عسكري للجنود تميزاً لهم عن الأهالي وحدد وظائفهم، والثالثة إنشاء جيش ثابت ونظامي للدولة **(يكي جري)** الإنكشارية(بروكلمان،1963 ص18-20).

كما بادر في عام 1340م ببناء مركز تجاري في بورصة يضم سوقين أحدهما للسلع الثمينة، وقد زار ابن بطوطة المدينة عام 1333م ووصفها بأنها: **"مدينة كبيرة ذات أسواق جميلة وشوارع واسعة"(**الوائلي،ص78**).**

ومن أجل إكمال إرساء قواعد الدولة القوية، فكر الوزير الأعظم علاء الدين ببناء قوة عسكرية بعد ما كان الجيش عبارة عن فرقة من**(البيادة)،** لا خوف من تحزب أفراده لعشائرهم وعلى أسس مدروسة تجنب الدولة العثمانية خطر التمرد والعصيان، فاستحسن اقتراحاً أبدا القاضي قرة خليل الجندرلي(1988) ,Uzuncarsili، بإحداث نظام بالدوشرمة ويقوم على جمع أطفال من القرى المسيحية الخاضعة للسيطرة العثمانية، والأطفال الذين يؤسرون من دار الحرب، ثم يوزعون على الثكنات والقصور لغرض تربيتهم على الأساليب الإسلامية والعسكرية، حتى إذا بلغوا سن التجنيد جندوا بمرتب يومي قدره أقجة واحدة، على أن يقيموا دائماً في الثكنات رهن أمر السلطان، وبذلك لا يخشى التمرد من ذلك الصنف، لأنهم لا يعرفون ولياً غير السلطان ولا عملاً غير الجندية ولا ديناً غير الإسلام(بن صالح، 2007، ص23؛ بيتروسيان، 2006، ص16-17)، ولما صار عدد ليس بقليل، سار جاندرلي بهم إلى الحاج بكتاش(Eröz ,. 1990 , pp) 59 – 53 . شيخ طريقة البكتاشية ليدعو لهم بالخير، فدعا لهم ذلك الشيخ بالنصر على الأعداء وقال: ليكن اسمهم **(يني شري)** ويعني بالتركية الجيش الجديد ثم حرف بالعربية فصار انكشاري(فريد بك،1977،ص42).

اتسم تنظيم الدولة العثمانية الذي كان يقف خلفه الصدر الأعظم علاء الدين وقاضي العسكر قره خليل جاندرلي بالعسكرية الصارمة، مع حرص على احتواء كل القوميات والاتجاهات الدينية والفكرية وضمها تحت جناح الدولة، ولم تتردد في السماح للأرستقراطية البيزنطية القديمة بالاحتفاظ بإقطاعتيها، مقابل تقديم المساعدة العسكرية والفرسان

للدولة في حروبها المستمرة، فبدأ الناس بالالتفاف حول العثمانيين، بعد أن لمسوا عدالتهم ومثاليتهم المبكرة قياساً بظلم الدولة البيزنطية(الوائلي، ص58).

ثالثاً. أثر منصب الصدر الأعظم (1360- 1451):

ازدادت مكانة الوزير الأعظم في عهد السلطان مراد الاول (1360- 1389)، فقد استحدث الأخير منصب الصدر الاعظم، وأول من حمل لقب الصدر الأعظم اسمياً قره خليل الجندرلي عام 1370، ذلك لما أبدا من الكفاءة والمقدرة الإدارية وخدماته الجليلة للدولة، ودام ذلك المنصب في أسرته حتى فتح القسطنطينية 1453(دوسون، 1942، ص69).

كان الصدر الأعظم قره خليل باشا الجندرلي أثر كبير في تنظيم الجيش العثماني وقيادته في بعض المعارك والفتوحات، فقد فتح مدينة سالونيك واضطر أمراء تساليا، بعد فتح سالونيك إلى الاعتراف بسلطة العثمانيين الذين أضحت ممتلكاتهم تجاور أراضي حاكم أثينا الدوق نيربو الأول، والد زوجة تيودور وحليفه، ولم يعد أمام ذلك الأخير سوى الخضوع لسلطة مراد الأول الذي ثبته في إمارة المورة، كما قاد الصدر الأعظم حملة إلى بلغارية فاجأ جيوش البلغار وهزمهم شر هزيمة، ثم تقدم حتى فتح مدينة ترنوفو عاصمة الممالك البلغارية، بالإضافة إلى مدينة شوملة الواقعة إلى شمالها، مما اضطر شيشمان حاكم بلغاريا أن يترك بلاده ويحتمي في مدينة نيقوبوليس عام 1388، لكن سرعان ما جمع شيشمان ما بقي من جيوشه داخل نيقوبوليس وخرج المحاربة العثمانيين مره ثانية، بيد أن الصدر الأعظم هزمه هزيمة قاسية وأسره، وسار به إلى السلطان مراد، وضم النصف الآخر من بلغاريا إلى الدولة العثمانية، ونتيجة الانتصارات العثمانية المتتالية، امتدت حدود الامبراطورية في البلقان إلى نهر الطونة (الدانوب) شمالاً، وإلى آتيكا جنوبا وغربا إلى حدود الأرناؤوط، وفي الشمال الغربي إلى البشناق، شكل التقدم العثماني الناجح تهديداً مباشراً لدولة الصرب بزعامة القيصر لازار الاول(فاتان،1993، ص 58؛ حليم بك، 1988، ص 41).

أخذت الدولة العثمانية تتابع توسعها، وهزمت تحالف القوى المسيحية البلقانية بقيادة ملك الصرب لازار الأول في معركة قوصوة عام 1389، وتذكر المصادر العربية والعثمانية أن الصدر الأعظم قره خليل باشا الجندرلي كان يحمل معه مصحفًا قبيل وقوع المعركة، ففتحه على غير قصد فوقع نظره على آية من سورة الأنفال هي :﴿**يا أيها النبي حرض الْمؤْمنين على الْقتال إن يكن منكمْ عشْرون صابرون يغْلبواْ مئتيْن وإن يكن منكم مائة يغْلبواْ ألْفا من الذين كفرواْ بأنهمْ قوْم لا يفْقهون**﴾، فاستبشر بالنصر واستبشر معه السلطان والمسلمون(الرشدي، 1989، ص41؛ العمري، 1997، ص 390).

كما أدى الصدر الأعظم قره خليل باشا الجندرلي دوراً أساسياً في بناء إدارة مركزية، فإنشاء منصب قاضي العسكر، القاضي الأعلى للجيوش العثمانية، وهو في واقع الأمر قاضي القضاة أي رئيس العلماء وما يقوم به مقام وزير العدل المعاصر، وإنشاء منصب شيخ الإسلام، ويجمع بحكم صلاحياته بين رئاسة الإدارة وقيادة الجيش، وإنشاء خزانة الدولة ونظام الدفاتر، وهما أساس المؤسسة التيمارية، وكان متولي نظارة الخزانة يسمى **(الخزندار)**، ومتولي نظارة الدفاتر يسمى **(الدفتردار)** (طقوش، 2008، ص54).

استمر أثر منصب الصدر الأعظم في قيادة الدولة العثمانية في عهد بايزيد الاول (1389م-1403م)، وتولى المنصب خلال تلك المدة علي باشا الجندرلي ابن قره خليل باشا الجندرلي، وقد مضى بايزيد في فتوحاته الخارجية ولم

يهتم بشؤون التنظيم والإدارة، وقع الثقل الأكبر في تنظيم البلاد على علي باشا الذي كان له دور كبير على الصعيدين الداخلي حيث أصدر القانون الوحيد في عهد بايزيد الأول والذي يمس شؤون القضاء، ونظراً لعدم وجود رواتب مقررة للقضاة تفي بحاجاتهم المعاشية، فقد وقع بعض القضاة في مهاوي الرشوة، وللحد من تلك الظاهرة وبناءً على توصية الوزير الأعظم علي باشا الجندرلي وضع بايزيد قانوناً عاماً أصبح القضاة بموجبه يستوفون رسماً قدره عشرون أقجة من قسامة الميراث واثنتي عشرة أقجة من عقد النكاح وسبع أقجات من التسجيل وخمس وعشرين أقجة من الاعلام والحجة(Uzunçarşılı1965 , p. 84).

أما على الصعيد الخارجي فقد قاد الصدر الأعظم أغلب فتوحات أراضي بلغاريا ودبروجه، وكان أحد قادة السباهية الروملليين في معركة نيقوبولس في 25 أيلول 1396، التي انتهت بهزيمة ساحقة للحلف الصليبي ومقتل معظم قادتهم وفرار البقية من المعركة، وتذكر المصادر العثمانية أن عدد القتلى بلغ مئة ألف غرق معظمهم في نهر الطونة مقابل ستين ألف عثماني، وعشرة آلاف أسير من بينهم عدد من مشاهير فرسان أوربا ونبلائها أمر بايزيد بقتلهم ثأراً لقتلى، فوطدت تلك المعركة مركز العثمانيين في البلقان(أوزتوتا، 1988، ص10).

كما ساعد الصدر الأعظم علي باشا الجندرلي الأمير سليمان (1375م-1410م) أكبر أبناء السلطان بايزيد الأول في قيادة الجيش المتوجه القاء تيمورلنك في معركة أنقرة 28 تموز 1402م، وقد قاد سليمان بن بايزيد الهجوم الأول لكنه واجه حاجزاً منيعاً من السهام والنبال ونيران النفط المشتعل تنصب من مؤخرة الجيش التتاري الذي تبع ذلك بهجوم معاكس قام به فرسانه، فأوقف تقدم سليمان وألزمه بالتراجع مع جنده، ويقال إن انسحاب سليمان وجنده تم بناء على مشورة علي باشا الصدر الأعظم، حيث يروي المؤرخون الأتراك إن سليمان استشار الصدر الأعظم عن الرأي المناسب لمعالجة الوضع، فقال: **"النجاة في الهزيمة"**، ويقول هؤلاء المؤرخون أن سبب خيانته يعود إلى شعوره بإهمال السلطان له، وأنه يعيش أيام الأخيرة في منصبه، وهنا أصدر تيمور أوامر لقواته جميعها بشن هجوم كاسح تتقدمه الأفيال التي اندفعت وهي تدوس الجنود العثمانيين، فيما كان جنود الاحتياط التتار يسدون طريق الفرار على العثمانيين، وبايزيد لا يزال يدافع عند التل الذي يقف عليه دون جدوى، ولما رأى تسارع النجدات التتارية للمعركة أدرك أن الوضع أصبح في منتهى الحرج، وما لبث أن استولى عليه اليأس بعد أن صرع حصانه ولم يعد بمقدوره الفرار عبر صفوف أعدائه، وبحلول الظلام قبض عليه أسيراً مع ابنه موسى دون أبنائه الآخرين سليمان ومحمد وعيسى الذين لم ينقذهم من الردى سوى الفرار، أما ابنه مصطفى فلم يعلم عنه شيء، واستمرت المعركة أربع عشرة ساعة واصلت بعدها القوات التتارية مطاردة فلول العثمانيين الهاربة في جميع الاتجاهات حتى البحر وأخلت مدينة بورصة وأدرنه عاصمة العثمانيين(الوائلي، العدد 4، ص156-158).

ولعب الصدر الأعظم علي باشا الجندرلي دور كبير في الحرب الأهلية التي استنزفت طاقات أبنائها وودمائهم بسبب الصراع على السلطة بين أبناء بايزيد الاول، فقد ساند الصدر الأعظم علي باشا الجندرلي الامير سليمان بن بايزيد، ضد أخيه محمد بن بايزيد الذي استطاع أن يقضي على الحرب الأهلية ويتولى السلطة باسم محمد الاول (1413-1421)، وقد حاول السلطان أن يعيد الدولة إلى سابق مجدها في الأناضول والرومايلي عن طريق سياسة السلم والمهادنة، وبمساعدة امام زاده خليل باشا الذي ساندة محمد الأول في صراعة مع أخواته على كرسي السلطنة، مما جعل السلطان يعينه صدر أعظم الدولة، كما كان الصدر الأعظم خليل باشا الجندرلي الصغير دور كبير في تولي مراد الثاني الحكم (1421 –1451) (httpsar.m.wikipedia.org/w/index.php).

رابعاً. أثر منصب الصدر الأعظم (1451-1481):

تغير أثر منصب الصدر الأعظم بتولي محمد الثاني الحكم (1451-1481)، فقد كان التوسع الهائل في عهد محمد الثاني قد اضطر السلطان إلى أن يمنح سلطات الحكم الفعلية إلى الصدر الاعظم، وهكذا صار منصب الوزير الذي لم يكن في البداية أكثر من مستشار أول للسلطان منصباً تعاظمت أهميته بمرور الأيام، وقد جعله محمد الثاني وكيل السلطان المطلق التصرف وذلك في الفقرة الأولى من القانون الأساسي الذي وضعه للدولة وإيذاناً بشمول سلطته و إطلاق يده في تصريف شؤون الدولة يسلم إليه ختم السلطان عند تعيينه في منصبه ويسترد منه حين يترك المنصب، وأصبح مرجعاً لكل فرع من فروع الحكومة ولجميع السلطات حتى السلطة القضائية، يتضح لنا مما سبق إن السلطان كان على رأس الجهاز الإداري الحكومي يليه الوزير الأعظم الذي كان نائباً للسلطان ورئيساً للديوان الذي تألف من قادة الجند و كبار موظفي الدولة والعلماء(علي، 1982، ص85-87).

وقد تولى منصب الصدر الأعظم العديد من الصدور العظام في عهد محمد الفاتح، والذين كان لهم دور كبير في مجريات الأحداث الداخلية والخارجية في الإمبراطورية العثمانية، وكان أول الصدور العظام في عهد محمد الفاتح خليل باشا جندرلي (1451-1453)، الذي كان الصدر الأعظم المراد الثاني، إلا أن السلطان محمد الفاتح اقدم في 19 تموز إلى عزل خليل باشا وسجن هو وأبناؤه وصودرت امواله، ثم أعدم أو مات في السجن على اختلاف الروايات، وقد قيل أنه عارض فتح القسطنطينية بدعوى أن ذلك سيتسبب في إثارة أوربا النصرانية بأجمعها ضد الدولة العثماني، وهناك رأي آخر يقول أن السلطان لم يكن متعلقاً بوزيره خليل باشا بالرغم من إبقائه في منصبه، فقد كانت أسرة جندارلي في منصب الصدارة العظمى منذ حوالي (90) عاماً، فكان قتله ضربة أنزلها السلطان بالأرستقراطية القديمة بحجة عدم تأييده للحرب ليحل محل الأتراك أطفال **"الدوشرمه"**، مستقبلاً في المناصب العليا، لأن الدولة العثمانية كانت تصارع القديم وتلفظه وتأخذ الجديد، وكان خليل باشا يقاوم الجديد، وذلك السبب لوحده ليس كافياً لقتل صدر أعظم له خبرة طويلة في السياسة، ويمكننا القول ان السلطان حمل على خليل باشا منذ أيام سلطنته الاولى حيث كان للأخير دور فعال في عودة السلطان مراد الثاني الذي لم يكن راغباً إلى السلطنة ثانية وإبعاد محمد الفاتح عنها، كما أن الوزير أظهر تخاذلاً وضعفاً كبيراً في أثناء حصار القسطنطينية، وربما كان لهذا السبب الدور الفاعل في إعدامه، لأن رأي خليل باشا بالانسحاب يضعف من معنويات الجيش العثماني، وربما يحدث الشقاق بين قادته وفيه(علي، 2002، ص229-231) .

1. بعد إعدام خليل باشا نصب محمد الفاتح زاغنوس باشا (1453-1456)، صدراً اعظماً اعترافاً منه بخدماته الجليلة التي قدمها للدولة، وخصوصاً لما اظهره من شجاعة ومقدرة عسكرية في فتح القسطنطينية، إلا أنه عزل بعد حصار بلغراد الفاشل عام 1456م، ونصب بدلاً عنه محمود باشا (1456-1468 و 1473-1474)، تولى محمود باشا منصب الصدارة العظمى مرتين، وقد قدم خلالهما خدمات جليلة للدولة العثمانية، إلا أنه أعدم بدفع من أعدائه، بعد أن أظهر بعض الهفوات السياسية، وكان أعداؤه قد تخوفوا منه بعد عودته لتولي منصب الصدارة العظمى للمرة الثانية عام 1473، وتذكر المصادر عدداً من الأسباب التي دفعت السلطان محمد الفاتح إلى إعدامه، منها اتخاذه بعض القرارات دون استشارة السلطان، ففي الحملة العثمانية التي قادها السلطان محمد الفاتح لإخضاع البوسنه عام 1463، كان محمود باشا بمعية السلطان، وقائداً لمقدمة الجيش العثماني وبعد أن توغل محمود باشا كثيراً في البوسنه وحاصر ملكها في مدينة كلوج، اضطر الملك إلى طلب التسليم بشرط الأمان على نفسه وماله وعائلته، وقد أجابه محمود باشا إلى طلبه

دون استشارة السلطان، وقد غضب السلطان من ذلك لأنه لم يخول محمود باشا سلطة عقد اتفاق كهذا، واستحصل على فتوى بقتل الملك واتباعه دون أن يتعرض لمحمود باشا، وفي الحملة التي قادها السلطان محمد الفاتح عام 1468م إلى إمارة قرمان، اتهم محمود باشا بالتهاون في القبض على اسحاق بن ابراهيم بن قرمان، وسهل تهاونه ذلك لإسحاق بك بالفرار من يد السلطان لينجو من عقابه' ولم يستسغ السلطان ذلك النصر غير الحاسم على أبناء قرمان فأمر بتهجير أعداد من سكان أمارة قرمان من الصناع والحرفيين إلى القسطنطينية، ونفذ محمود باشا الأمر وهو غير راغب فيه، وقد عزل السلطان الصدر الأعظم محمود باشا بعد تلك الحادثة مباشرة وعين روم محمد باشا مكانه روم محمد باشا (1468-1471)، لكن سرعان ما أعاد محمود باشا إلى منصب الصدارة العظمى، قبل خوض المعركة الفاصلة مع حسن الطويل، للاستفادة من خبرته العسكرية في المعركة المقبلة، إلا أنه عاد وعزل محمود باشا عام 1474م، ثم أعدمه في العام نفسه، لعدة أسباب أضيفت إلى الأسباب السابقة الذكر، وهي أن محمود باشا اختلف مع خاص مراد باشا، بكلربك الروملي وقائد طلائع الجيش العثماني المتوجه لقتال حسن الطويل عام 1473م، حول عبور نهر الفرات، إذ أراد خاص مراد باشا العبور في حين رفض محمود باشا ذلك، فكان أن عبر الأول وغير الثاني وجهته، وتعرض خاص مراد باشا لهزيمة هناك دون أن يلقى مساعدة من محمود باشا المبتعد عنه، وقد أثرت تلك الهزيمة كثيراً في السلطان، لأن خاص مراد باشا قتل أو غرق فيها، إلى جانب أسر ثلاثة من القادة العثمانيين، وإبادة جيش عثماني بلغ (12) ألف مقاتل، وفي عام 1474م اعتذر محمود باشا عن تولي قيادة الجيش الذي تم تجهيزه في شتاء العام المذكور، كما وغر بعض الوشاة صدر السلطان على محمود باشا سنة 1474م، إذ أخبروا السلطان بان محمود باشا أظهر الفرح والسرور بوفاة الأمير مصطفى، حيث لبس البياض وانشغل بلعب الشطرنج إمعاناً في السرور والفرح، حيث كانت علاقتهما متوترة حسب ما تذكر المصادر(علي، 2002، ص231-235) .

بعد إعدام محمود باشا اختار السلطان المنصب الصدر الأعظم كدك احمد باشا (1474-1476)، الذي استطاع تحقيق بعض الانتصارات الملموسة للعثمانيين كفتح كفه عام 1475م، إلا أنه عزل من منصبه، إذا وجد السلطان أن الانكشارية بدأوا يلتفون حول كدك احمد باشا، ففي عام 1476 م كان السلطان يجهز لحملة عسكرية جديدة شتاء ذلك العام، وأراد السلطان أن يعين كدك أحمد باشا على رأس تلك الحملة، إلا أن كدك أحمد باشا اعتذر عن ذلك بأن الانكشارية غير راغبين بخوض معارك جديدة، لإنهم متعبين من الحملات السابقة وهم بحاجة لفترة راحة، ولما رأى السلطان التفاف العسكر حول الصدر الأعظم أمر بعزلة وسجن، ولكن أفرج عنه فيما بعد' ونصب بدلاً منه قرماني محمد باشا (1476-1481)، الذي ذهب ضحية سياسته باللعب على طرفي الحبل، إذ أرسل إلى الأمير بايزيد يعجله بالقدوم إلى القسطنطينية ويخبره بوفاة والده السلطان محمد الفاتح عام 1481م، كما كتب في الوقت نفسه إلى الأمير جم يعلمه بما سلف ويعجله بالقدوم إلى القسطنطينية، فقتله الانكشارية لما سمعوا بذلك(علي، 2002، ص235-236).

يتبين من مجريات الأحداث أن منصب الصدر الأعظم، كان أهم منصب إداري في الدولة العثمانية ،حيث يتم اختيار من يتولى ذلك المنصب وفق معيار وشروط إدارية وسياسية من أجل معرفة ما يمتلك من قدرات على إدارة الدولة، فعلى سبيل المثال أدى تدهور مركز السلطان في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ما قدمته مؤسسة القوزاق المنصب الصدر الأعظم من رجالاً أكفاء وذوي خبرة ساعدوا البلاد التخلص من العديد من الأزمات، في الوقت نفسه كان هنالك أشخاص من القوزاق تبوئوا منصب

الصدر الأعظم وكان فقط واجهه مبطنه تتحكم بها مراكز القوى المنتشرة في ثنايا حاشية السلطان(الضيقة، 1997، ص89-90).

أن السياسة التي اتبعها السلطان محمد الفاتح كانت نابعة من رغبته في حكم الدولة العثمانية حكماً مطلقاً، وقد كان فعلاً حاكماً مطلق التصرف في البلاد، وكان في معظم الأحيان يجد ما يبرر له ذلك، ولم تكن علاقة السلطان محمد الفاتح مع رجال دولته من المحيطين به، لاسيما الصدور العظام إلا جزءاً من تلك السياسة المطلقة، فقد كان يقبض على شؤون الدولة بيد من حديد، وكان بغض النظر عن هفوات هؤلاء ولا يعاقبهم، حتى يتحقق من الأمر بشكل جيد، ويجد الحجج الكافية لإدانتهم، ولم يتهاون في إنزال أقسى أنواع العقوبات على أولئك الأشخاص، بعد ما يتأكد من تقصيرهم، لاسيما الصدور العظام، لأن تهاونه في ذلك سيؤثر على الدولة سلبياً، وربما سيجعل أولئك الصدور العظام يتجرأون عليه أيضاً، مما يقلل من سلطاته المطلقة أو يعرضه للخطر، وذلك الأمر يأكد لنا أن كلما قوي السلطان ضعف منصب الصدر الأعظم وقلة تأثيره، وكلما ضعف السلطان قوي منصب الصدر الأعظم وزادت صلاحياته وقدراته في إدارة البلاد .

الخاتمة:

لعب منصب الصدر الأعظم دور كبير في الامبراطورية العثمانية، إذ كانت الدولة العثمانية مبنية على أساسين السلطان والصدر الأعظم، أحدهما مسؤول عن الفتوحات وتوسيع الإمبراطورية ورفع راية الإسلام في كل مكان وذلك العمل تولى السلطان، أما الصدر الأعظم فكان يدير أمور البلاد الداخلية .

لم يكن الصدر الأعظم دور كبير في عهد السلاطين الأوائل، إذ كان مجرد وزير أعظم يقتصر واجبة على الاستشارة فقط أي أن منصبة كان تفويضي وليس تنفيذي، لكن مع توسع الإمبراطورية ومجيء سلاطين أقوياء كمحمد الفاتح توسعت سلطة الصدر الأعظم وأصبحت لدية سياسة مطلقة في إدراة شؤون البلاد، وأصدر قانون باسم قانون نامة أكد على سلطة الصدر الأعظم وصلاحياته، إذا كان يمتلك الختم الخاص بالإمبراطورية، ولدية حاشية شبيه بحاشية الامبراطور، وأيام معدودة الزيارة، كما كان بيد تعين وطرد الموظفين في الدولة، وتولى أمر الشؤون القضائية، وأصبح سيد البلاد بعد الإمبراطور دون منازع .

اقتصر منصب الصدر الأعظم على عائلة الجندرلي المدة (90) عاماً، وكان لهم دور كبير في توسع الامبراطورية، اذ أن العديد منهم قادة عمليات التوسع وفتح الكثير من المناطق، وكان لهم دور في إصدار العملة وسن القوانين المهم في البلاد كالقانون الخاص بالقضاء الذي حدد رواتبهم ومنعهم من تقاضي الرشوة، ودخل بعضهم في صراع الأخوة وتولي السلاطين العرش، لكن مع مجئ محمد الفاتح انتهى عهد الاسرة الجندرلية، وتولى المنصب الدوشرمة .

كما دخل بعض الصدور العظام في مشاكل مع السلاطين كالمشكلة بين خليل باشا الصغير وبين محمد الفاتح، ولجوء الأخير إلى إعدام خليل باشا، وتولى إعدام الصدور العظام، لاسيما عندما يشعر السلطان بزيادة سلطة الصدر الأعظم وخوفه من الترد يلجئ إلى إعدامه.

قائمة المصادر

علي، ضياء محمد جميل عباس،(2002)، الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني الفاتح (1451-1481م)، رسالة ماجستير، كلية الادب – جامعة الموصل.

دوسون، مراد جه،(1942)، نظم الحكم والادرة في عهد مراد جه دوسون اي في اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ترجمة : فيصل شيخ الارض، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الأمريكية.

حليم بك،إبراهيم،(1988)، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

اوغلو، اكمل الدين احسان،(1999)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة : صالح سعداوي، استانبول.

بن صالح، أماني بنت جعفر، (2007)، دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة، ط1، القاهرة .

بيتروسيان، إيرينا،(2006)، الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، حقوق الطبع محفوظة لمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي .

حسين، حيدر علوان،(2012) الادارة في الدولة العثمانية، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الاول .

الضيقة، حسن،(1997)،الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والدولة، دار المنتخب العربي، بيروت.

اينالجيك، خليل،(2002)، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة : محمد الأرناؤوط، دار المدار الاسلامي، بيروت.

الرشدي، سالم،(1989)، محمد الفاتح، ط3، دار الارشاد، السعودية.

علي، سيد رضوان،(1982)، محمد الفاتح بطل الفتح الاسلامي في اوربا الشرقية، الدار السعودية النشر والتوزيع، السعودية.

العمري، عبد العزيز،(1997)، الفتوحات الاسلامية عبر العصور، دار اشبيلية، السعودية.

احمد، علي خليل،(2004)،الدولة العثمانية في سنوات المحنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

آل عثمان، قانون نامه، (1330هـ)، تاريخ عثماني أنجمني مجموعه سي، نومرو 14، إستانبول.

بروكلمان، كارل، (1968)، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة: نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت.

طقوش، محمد سهيل،(2008)، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، بيروت.

فريد بك، محمد،(1997)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت.

أوزتوتا، يلماز،(1988)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، استانبول.

فاتان، نيقولا،(1993)، صعود العثمانيين، فصل في كتاب تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهر.

بن صالح، أماني بنت جعفر،(2007)، دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة، ط1، القاهرة .

بيتروسيان، إيرينا،(2006)، الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، حقوق الطبع محفوظة لمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي .

علي،(سيد رضوان)،(1982)، محمد الفاتح بطل الفتح الاسلامي في اوربا الشرقية، الدار السعودية النشر والتوزيع، السعودية.

الضيقة، حسن،(1997)، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والدولة، دار المنتخب العربي، بيروت.

العمري، عبد العزيز (1997)، الفتوحات الاسلامية عبر العصور، دار اشبيلية، السعودية.

الوائلي، طالب محيبس،(العدد 4)، العثمانيون من تقاليد القبيلة إلى نظام السلطة 1299 – 1360 دراسة تحليلية في خصوصيات التحول والبناء المؤسسي، مجلة واسط العلوم الانسانية.

.....،(العدد4)، هَزِيمَة العثمانيين فِي أَنْقَرَة 1402 دراسة في مقدمات الصدام التتاري – العثماني ومجريات الحرب، مجلة كلية التربية.

.....،(العدد 6)، العثمانيون من تقاليد القبيلة إلى نظام السلطة 1299 - 1360 دراسة تحليلية في خصوصيات التحول والبناء المؤسسي، مجلة واسط العلوم الانسانية.

Mehmet Eröz ,(1990) Türkiye’de Alevilik Bekaşilik , Ankara .

Ismail Hakki Uzuncarsili, (1988)Candarli Vezir Ailesi, Ucuncu Baski, T.T.K.Basimevi, (Ankara,).

. İsmail Hakkı Uzunçarşılı ,(1965) Osmanlı Devletinin Ilmiye Teşkilatı , Ankara

Https//Ar.M.Wikipedia.Org/W/Index.Php.